اعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي لبناء اقتصاد المعرفة نموذج تطبيقي لمعاهد العبور بمصر وجامعة مستغانم بالجزائر

د. نشأت ادوارد ناشد

مدرس بمعاهد العبور - مصر

نسمن فطيمة

طالبة دكتوراة- جامعة مستغانم - الجزائر

الهروشي خطاب

أستاذ مساعد أ جامعة مستغانم

مقدمة:

إن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي. واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، حيث هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة.

تطرح تغييرات في الطريقة التقليدية لعرض النمو الاقتصادي،عدة مفاهيم و تصورات جديدة و تعود بنا إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات ، وتحديدا الجامعات، في هذه العملية. يظهر، من الناحية التجريبية، الأهمية المتزايدة التي تكتسبها المعرفة في النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة. حيث يحدد النهج المفاهيمي الجديد للنمو الاقتصادي، الذي يشكل فيه تراكم المعارف قوة دافعة أساسية. ووضع المفاهيم الرئيسية ذات الصلة لتحليل الدور الحالي للجامعات. إن دراسة دور الجامعة في سياق الاقتصادات القائمة على المعرفة. يظهر لنا الدور و الاهمية المتجددة للجامعة، حيث يجب الحفاظ على سلامتها المؤسسية من خلال تعزيز قدرتها على خلق ونشر المعرفة.

هنا نعود لنتساءل: ما دور الجامعة في بناء اقتصاد مبني على المعرفة؟

للإجابة على هذا التساءل تناولنا حالتين تطبيقيتين لجامعة مستغانم بالجزائر و معاهد العبور بمصر حيث قسمنا البحث إلى ثلاث مباحث خصصنا الاولين منها للمفاهيم النظرية الاساسية المتعلقة بالموضوع فيما تناولنل في الثالث الحالات التطبيقة.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية اقتصاد المعرفة

أولا : مفهوم اقتصاد المعرفة :

لاقتصاد المعرفة عدّة مفاهيم يمكن عرضها على سبيل المثال لا الحصر كالآتي :

- اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثورة.

- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج، بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال[1]

- أما التقرير الاستراتيجي العربي فقد عرفه كما يلي : اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية.

- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) فعرفته بأنه : ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمحرك الأساسي لعملية النمو وخلق الثروة وفرص التوظيف عبر كافة الصناعات [2]

- وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الاقتصاد المعرفي بأنه : نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الانتاجية

- أما المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي "الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد المبني أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة"[3]

---

[1]- أحمد عبد الو نيس، مدحت أيوب ، اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2006 .ص17

[2] - عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 25

[3]- موسى رحماني ،نحو توظيف أنساني لمنتوج المعرفة، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة خلال 12و13 نوفمبر ، الجزائر، جامعة بسكرة ،2005.

- ويعرفه البنك الدولي بأنه : الاقتصاد الذي يحقق استخداماً فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية احتياجاته الخاصة.

- وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية، أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة القائم على تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماما. كما يتعاطى معها الإنسان الراشد[4]

- أما التعريف الآخر فإنه يقرن اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب أن ينهض ويستمر للحفاظ على التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها.

- ولو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بأنه: ذلك الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الانشاء والتحسيس، التقاسم، التعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاّملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة [5]

من خلال ما سبق، يمكن أن نصل بالقول إلى أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال

[4]- هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 15

[5]- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات-، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الثانية، 2008، ص187

باعتبارها نقطة الانطلاق له، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة :

يتسم اقتصاد المعرفة بالابتكار والقدرة على توليد واستخدام المعرفة، كما يعدّ من المصادر الاساسية للثروة إلى جانب اعتباره وسيلة لتحسين نوعية وكمية الانتاج والرفع من معدلات التشغيل[6]

ومن اهم خصائصه نذكر:

- المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تشكل أهم مصادر الثروة والسلطة

- التبعثر : إذ أتاحت التقنية الحديثة الاطلاع على المعرفة من قبل الجميع، وبدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الافراد

- التنوع : يوفر طيفا هائلا وكثيفا من المنتجات المتنوعة تلبى حاجات مختلف شرائح الافراد والشركات ورغباتها، بعد ان كانت تستهدف الشرائح الكبرى فقط، وبما يسرع من تصميم المنتج وانتاجه ويتجاوز الأخطاء ويقلص حجم التخزين

- الانفتاح : أصبح تعاون الشركات وحتى الافراد لإنتاج المعرفة امرا طبيعيا ومطلوبا، ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود والعقلية المركزية الضيقة

- نموذج جديد للإدارة : يستند إلى منظور متكامل من المعرفة، ويتعامل بنظرة شمولية للعملية الانتاجية، تتجاوز المدى القصير والأهداف الخاصة بالشركة فقط

- قوة العمل : تتمتع بمهارات وخبرات عالية وقابلة للتطور بشكل مستمر، وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة ان يبدي ملاحظاته واقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها وإنما للمراحل الاخرى أيضا

[6]- يوسف حمد الإبراهيم، التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 102-103

- العالمية : يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي[7]

ثالثا :مؤشرات اقتصاد المعرفة :

يستند اقتصاد المعرفة في اساسه الى اربعة ركائز وهي على النحو التالي[8] :

- مؤشر البحث والتطوير والابتكار : تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير، وتولي لها الحكومات والخواص وقطاع الخدمات بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي، وبصورة تدريجية أصبح البحث والتطوير خاصة في البلدان الصناعية يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي فيها، ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع والابتكار، كما يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المالية والبشرية، وللدخول إلى اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام، غذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

- مؤشر التعليم والتدريب: ان للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب، والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال، وتسمح والمؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري)

---

[7]- ربحي مصطفى عليان، غدارة المعرفة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008، ص358-389

[8]- مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص 21-22

المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تسهل البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية، كما تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا ببدر أرباح انتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات، وكذا تمكن من تعزيز ظهور وازدهار صناعات جديدة كوسائل الإعلام المتعددة، التجارة الالكترونية، الجداول الالكترونية .. الخ

- مؤشر الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا :أهمية اقتصاد المعرفة :

إن اهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات وما ينجم عنه من اسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد واداء نشاطاته التي تتم بشكل متسارع ومتزايد في الدول المتقدمة، وتتمثل اهمية الاندماج في هذا الاقتصاد في عدة نقاط نذكر منها[9] :

- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الانتاج وتحسين النوعية
- زيادة الناتج والدخل القومي وزيادة المشاريع مع الدخول في تحقيقها، والاسهام في توليد القيم المضافة في الاقتصاد

[9]- فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص22

- الإسهام في توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة وخاصة في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة
- الإسهام في الإحداث والتجديد، وكذا التطوير في النشاطات الاقتصادية واتساعها بدرجة كبيرة
- تحول تمركز العمالة من الصناعات التحويلية إلى الصناعات الخدمية الاكثر معرفة، مما يدفع إلى زيادة الاهتمام بكل من التعليم والبحث والتطوير
- التحفيز عبى التوسع ونمو الاستثمارات وبالذات الاستثمار في الأصول غير المنظورة، مما يسهم في نمو الطلب على الموارد المعرفية والخبرات على المستوى العالمي والمحلي ونمو عمالة جديدة في مجالات كثيفة المعرفة
- المساهمة في ايجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها التجارة الالكترونية، الأسواق الافتراضية، التسويق الالكتروني، الحكومة والإدارة الإلكترونية وكذا البنوك الالكترونية
- أصبحت المجالات التي تولد تقنيات ومعطيات اقتصاد المعرفة هي المجالات القائدة لعملية النمو

المبحث الثاني : دور الجامعة في اعداد الخريجين للا قتصاد المعرفي

أولاً : مفهوم الجامعة :

الجامعات مختصة بالتعليم الجامعي والبحث العلمي لها مقر ومكونة من مجموعة كليات أو معاهد غرضها الأساسي رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد من المختصين والفنيين ليساهموا في بناء وطنهم وتحسين وضعه الاقتصادي ،عن طريق استثمار أهم موارده الاقتصادية وهي الثروة البشرية ([3])وتكفل الدولة إستقلال الجامعات بما يحقق التوازن بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج .

There are no sources in the current document.[3]) Michael P. Todaro &Stephen C.Smith: economic development,Addison Wesly,2006,p.23.

تعد مصر من أقدم الدول في العالم المهتمة بالتعليم لكونها بلد متميز حضارياً وثقافياً وجغرافياً....وتهتم كثيراً بالاستثمار في رأس المال البشري عن طريق زيادة نسبة التعليم فيها بالرغم من ضعف مواردها المالية إلا أن أبناءها من كافة الأعمار يسعون ويرغبون بجدية بالإلتحاق بالمستوى الجامعي لأسباب متعددة بالرغم من إنخفاض مستوى المعيشة والتخلي عن سياسة توظيف الخريجين وعدم ملائمة مخرجات التعليم لسوق العمل ([4]) وقد أدى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى تنوع مؤسساته وتكييف برامجه مع الظروف المستجدة لسداد إحتياجات سوق العمل ([5]) .

ثانياً :المكونات الاقتصادية للجامعة :

للجامعة مكونات أساسية تساهم في التنمية الاقتصادية([6]) وتحسين الدخل القومي بشكل مباشر وغير المباشر.فمن ناحية الدخل المباشر فهي تساهم في تحصيل بعض الرسوم من الطلاب والضرائب من الأساتذة وبعض الموارد الأخرى لتقليل الفجوة بين النفقات العامة والإيرادت العامة في شكل مالية الجامعة .أما من ناحية تحسين الدخل غير المباشر فيتمثل في الأنشطة التعليمية التي تقوم بها الجامعة لإنتاج قوى بشرية لتبني مشروعات إنتاجية تساهم في تحسين الدخل القومي في الأجل الطويل.

يمكن أن نوضح أهم مكونات الجامعة التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة التنمية الاقتصادية في ثلاث مكونات وهى :

[4]) د.جابر عبد الجواد الجزار :قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في مصر في ظل اقتصاديات السوق،مصر المعاصرة ،عدد489، 2008،ص413.

[5]) د.زين الدين بروش&د.يوسف بركان:مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق،المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم،2012،ص 807.

[6]) Michael P. Todaro &Stephen C.Smith: economic development, p.24.

الأساتذة :هم المكلفون بالعمل الجامعي ويقع عليهم الجانب الأكبر من عبء العملية التعليمية وهم في الأساس ممولون للخزانة العامة للدولة بالضرائب المستقطعة من دخلهم من المنبع ، فضلاً عن الإنتعاش الاقتصادي الناتج عن رواج إنتاجهم الفكري والذهني الدائم والمستمر.

إحترام الأستاذ لأخلاقيات مهنته يجعله يخدم المصلحة العليا لمؤسسته الجامعية وفي ذات الوقت خدمته لكافة المشروعات الإنتاجية التي تتواجد بنطاق الجامعة الجغرافي .فهو المسئول عن الإجتهاد في ممارسة نشاطه لخدمة المجتمع والبيئة المحيطة بسرية تامة ،والإستعداد للمهام الموكلة له بحكم مهنته ،وأن يكون ناجحاً بقدر ما تسمح به الوسائل التي توفرها له مؤسسته التعليمية ،ومساعدة طلابه على خدمة مجتمعهم من خلال المقررات التي يقوم بتدريسها أو يقترح إعادة التظر في تدريسها وكذلك المشاريع العملية التي تسند للطلاب من خلال موضوعات الدراسة .ونأمل أن يسند لكل عضو هيئة تدريس سنوياً مشروع إنتاجي في نطاق تخصصه يتم من خلال الطلاب الذين يشرف عليهم في نطاق الجامعة .

الإستفادة من خبراته العملية لخدمة أبحاثه العلمية تمكنه من تدوين النتائج والأخطاء الفعلية لخدمة أبحاث أفضل في المستقبل القريب وتقع عليه المسئولية الكبرى نحو تشجيع طلابه على خوض العمل الإنتاجي بتكوين المشروعات التي تساهم في تحسين الدخل القومي .

عند قيام الأستاذ الجامعي بوظيفته الأساسية الأولى كباحث لا بد أن يلعب البحث العلمي دوراً أساسياً في حل مشكلات المجتمع وتلبية إحتياجات أفراده لذا البحث العلمي هو ملك للمجتمع وإشراك المواطن –صاحب المشروع – في البحث يعمق شعورهم بالإنتماء للمجتمع فضلاً عن الإطلاع على رؤى وأفكار وخبرات متنوعة تفيد كلا الطرفين الباحث والمجتمع .

من الواجب إطلاع المواطنين على نتاج الدراسات والأبحاث التي تمت الأمر الذي يسهم في زيادة الدخل القومي وتحسينه([7]).

[7]) د.يوسف ذياب: دليل المسئولية المجتمعية للجامعات،جامعة القدس ،2010،ص 7 وما بعدها

الطلاب:هم محل أنظار الوسط المحيط بهم من داخل الجامعة وخارجها ،ولهم الحق في تعليم جامعي مطابق لمعايير الجودة العالمية وتتاح لهم كافة وسائط التعليم والتعلم لذا فعليهم أن يقدموا معلومات سليمة ودقيقة عند تكليفهم بأية أنشطة بحثية بخاصة فيما يتعلق بالمشروعات العملية التي تحيط بنطاق الجامعة الجغرافي تحت إشراف أساتذة متخصصون .يجب على الطلاب التحلي بالخلق الحميد وحسن التصرف والرشاد في سلوكهم وتصرفاتهم لكونهم طلاب يمثلوا جامعتهم مثل أسرتهم في فترات الدراسة المختلفة .وعليه أن يسعوا جاهدين على جذب عملاء جدد للجامعة من المنشآت داخل الوسط المحيط بنطاقها الجغرافي ، بتخصيص عدد محدد من المشكلات نقترحها بثلاثة فقط على الأقل لكل طالب بأن يتوصل إليها بالمناقشة بجدية مع أصحاب المنشآت والكشف عن طبيعة المشكلات التي تواجههم أثناء العمل أو بسببه وعرض تلك المشكلات على أساتذتهم لإيجاد حلولاً علمية لمشكلات عملية لإثبات التواجد الفعال لكل من الجامعة والأساتذة والطلاب في المحيط الجغرافي للجامعة ساهرين على خدمة مجتمعهم عن طريق تقديم الإقتراحات البديلة لتنميته اقتصادياً([8]).

يجب تشجيع الطلاب من خلال المقررات الدراسية ليكونوا على دراية كافية بمجتمع الأعمال المحيط بهم حتى يصبحوا مواطنين فاعلين وضرورة حثهم على التبادل الثقافي مع الدول الأقل والأكثر نمواً([9]) لمعرفة أحوال بلادهم ومكانتها الاقتصادية بين دول العالم المختلفة .

يمكن للطلاب المشاركة في عملية التنمية من خلال تطوعهم في المؤسسات العامة والخاصة والمشتركة وتقديمهم المساعدات لكافة القطاعات الاقتصادية وإكتشاف المشكلات ومحاولة حلها بمعرفة والإمكانيات المتاحة للمؤسسة الجامعية التابع لها.

[8]) د.عبد الحميد صديق عبد البر وآخرون:التنمية الاقتصادية –التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية دراسة تحليلي لبعض تجارب التنمية الدولية ،بدون ناشر ،بدون سنة نشر ،ص41.

[9]) Gitman&Joehnk: fundamentals of investing, Addison Wesley,2005,p.564.

ج- البنية الأساسية : تعتمد الجامعة في الوقت الحالي على البنية الأساسية والبنية التحتية والقوى البشرية لكي تستطيع إقتحام السوق سواء عن طريق خريجيها أو عدد الأبحاث العلمية المنفذة عملياً وكافة أنشطتها التي تخدم بها المجتمع والبيئة الجغرافية المحيطة بها.

وتعتمد بصفة أساسية على التكنولوجيا([10]) وغالباُ ما تكون مستوردة – هذا بالنسبة للدول النامية – وبالأخص الأجهزة الإلكترونية والبرمجيات التي تطبقها القوة البشرية المحلية –الطلاب بمساعدة الأساتذة – لتصبح بنية متطورة تكنولوجياً حتى يمكن الحكم على الدولة بالرقي والتطور بمدى تقدمها تكنولوجياً.

والجامعة في الوقت الحالي لديها من خلال أبحاث الباحثين قاعدة لا بأس بها من البيانات والإحصاءات التي توضح الوضع الاقتصادي للمنطقة الجغرافية المحيطة بها لتطبيق البرامج العلمية المتاحة والذكاء الاقتصادي التي تنتهجه يمكنها من حل مشكلات كثيرة معقدة لا يستطيع أصحاب المنشآت تحمل تكلفتها المادية لعدم قدرتهم على تحمل مخاطرها ،فكان لا بد من المؤسسة التي تضخ للمجتمع بكميات هائلة من الخريجين أن تساعد على حل تلك المشكلات التى تعد من وجهة نظرنا إنها شريكة في صنع مشكلة البطالة ([11])ما لم يوجد حل علمي وتكنولوجي للحد منها بفتح المجالات لتشجيع الطلاب على الاستثمار مما يتيح زيادة فرص الإبتكار والإبداع للمنشآت المحيطة لتستوعب عدد كبير من خريجي الجامعة المتواجدة في النطاق الجغرافي وبالأحرى زيادة فرص الإنتاج([12]) لتستوعب أكبر عدد ممكن من الشباب وتزداد الأنشطة الاقتصادية وبالتالي يتحسن ويزداد الدخل القومي.

فضلاً عن أن القانون المنظم للجامعات المصرية رقم 49 لسنة 1972 وتعديلاته أعطى الصلاحية لرئيس الجامعة إستيراد إحتياجاتها من الخارج في حدود الحصة النقدية المخصصة لها (المادة 190 من القانون).

---

[10]) Michael Mandel:economics the basics ,McGraw-Hill,2009,p.326.

[11]) Karl E.Case &Ray C.Fair :principles of economics,person education Asia,2002,p.365.

[12]) John Leach:Acourse in public economics,Cambridge,2004,p.58.

رابعاً :المخصصات المالية للجامعة :

الدستور المصري الصادر في 2014 قرر للجامعات نسبة مخصصة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية . تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته بإعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة ،وترعى الباحثين والمخترعين ،وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من التاتج القومى الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية .

يساهم كل من القطاعين العام والخاص وإسهامات المصريين في الخارج مساهمة فعالة في نهضة البحث العلمي تكفل الدولة سبلها لتحقيق ذلك بهدف زيادة مخصصات الجامعة المالية (المادة 23 من الدستور المصري 2014).

تشمل تقديرات الإيرادات السنوية لموازنة الجامعة على غلة أموالها المنقولة والثابتة والتبرعات والرسوم وسائر الإيرادات من أى مورد كان وإعانة حكومية (المادة 188 من القانون49 لسنة 1972).

خامساً :الجامعة وتطوير المهارات الاقتصادية :

لكل فرد له الحق في أن يشارك في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته وأن يستفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي من صنعه وفي نفس الوقت يعمل على إنمائه وإشاعته ولا يمنع من إتخاذ كافة التدابير اللازمة للإستفادة الاقتصادية منه .

يحق للجامعة أيضاً أن تستفيد من الفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الثقافة والإبتكار والإتصال والتعاون الدولي في ميادين البحث والإبتكار والعلم والثقافة وإحترام الحرية التي لا غنى عنها في البحث العلمي والنشاط الإبداعي .

يتم تطوير المهارات الاقتصادية عن طريق تخصيص الجامعة إدارة للإبداع والإبتكار في القطاع الاقتصادي لتهتم بشئون المبدعين وإحتياجاتهم ورعايتهم وتسويق منتجاتهم لكي تحصل إدارة الجامعة على مميزات الإبتكار لتميزها عن غيرها من الجامعات الإخرى لتحقق عائد اقتصادي متمثل في الآتي:

أ -السعر الأعلى للإبتكار : فالإبداع يأتي بمنتج جديد بما يجعل الجامعة المتبنية الإبداع في مركز المحتكر الذي يتميز بقدرته على التمايز في المنتجات والتدخل في تحديد السعر ([13]) الجامعة تحقق أرباحاً إضافية ناتجة عن إحتكارها للمنتج الجديد ،وفي حالة ملاحقة المنافسين بالتقليد ستكون الجامعة قد حققت تكلفة ([14])الوحدة الأدنى وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض السعر إلى السعر العادي مجدداً مع بقاء ربح أعلى للمؤسسة .

ب- زيادة المبيعات :يكون الإبداع والإبتكار فعالاً في زيادة الطلب وبالتالي زيادة المبيعات في الجامعة أكثر من جامعة أخرى.

ج- خفض التكلفة : يتمثل الإبداع في إستخدام مواد أولية أقل وعملية تكنولوجيه أكثر إنتاجية أو طرق عمل أكثر كفاءة مما ينعكس على خفض تكلفة الإنتاج وفي نفس الوقت حماية للموارد والمحافظة عليها ([15])،مما يجعل الجامعة قادرة على خفض السعر إلى مستوى دون مستوى السعر العادي في السوق مما يجعلها قادرة على زيادة كمية المبيعات([16]).

سادساً :أهداف وحدة الإبتكارات بالجامعة :

يفترض أن يكون لوحدة الإبتكارات في الجامعات عدة أهداف ([17]) في المشروعات الاقتصادية يمكننا توضيح أهمها كما يلي:

---

[13]) د.محمد مروان :التحليل الاقتصادي الكلي ،بدون ناشر ،2009،ص 90.

[14]) Paul A. Samuelsn&William D.Nordhaus:economics ,1995,p.203.

[15]) د.فرج عزت،د.إيهاب عز الدين نديم:الموارد الاقتصادية ،بدون ناشر ،بدون سنة نشر ،ص 20.

[16]) خراز الأخضر : دور الإبداع في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية ،رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية 'جامعة أبي بكر بلقايد ،الجزائر ،2011،ص 20.

[17]) د.بن خديجة منصف ،أسلاطنية نجيبة :حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاح تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،الملتقي الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والآفاق،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ببسكرة ،2013،ص 4.

-المساهمة في التنمية الاقتصادية لخلق وظائف جديدة وتطوير استخدامات المواد الخام المتوفرة .

- مساعدة خريجي الجامعات وبالأخص المبتكرين والمتميزين على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة .

- مساعدة الباحثين على الإنتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها بدءً من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التطبيق بهدف الإنتاج التجاري.

- المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة ونقلها من الدول المتقدمة وتعزيز إستخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية بناء الاقتصاد.

- تقديم الخدمات الإستشارية للمؤسسات المستفيدة من مواقع العمل([18])

- ربط المؤسسات المختصة في القطاعات المتشابهة مع الدول المتقدمة .

سابعاً :الإنتاج البحثي لاستثمارات المبدعين :

تحتل البحوث العلمية والإبتكارات أولوية متقدمة حيث يخترق الباحث المبدع آفاق المستقبل لزيادة الإنتاج وزيادة الإدخار مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتحسين الدخل وهي أنبل أنواع الاستثمارات .فالبحث العلمي بالمصانع والشركات وكافة المشروعات الإنتاجية والمنتجة عن طريق الإبداع والإبتكار لعلاج أسباب تعثرها وحل لمشكلاتها فيه إحياء للبحث العلمي والباحث وتجنب المجتمع من الوقوع في خسائر فادحة .لذا فمن الضروري رفع كفاءة الباحث وبخاصة المتعدد المواهب كما يرى البعض([19]) ضرورة تشجيع الباحثين على عدم التخصص الدقيق بالنسبة للمستوى الأكاديمي حتى يمكن الإندماج في آفاق جديدة مع الزمن وتطور الأبحاث أو بواسطة تطوير المهارة الشخصية والقدرة على نقل التقنيات المتعددة بسهولة تامة للعديد من العاملين.

[18]) Michael Mandel:economics the basics,op.cit.,p.340.

[19] د.مصطفي عبد الفتاح الطمبداوي :نحو خريطة عالمية للبحوث العلمية ،مصر المعاصرة ،عدد 478 ،إبريل 2005،ص 43.

تعد المهارات الملائمة والمتزايدة من طرق دعم التعليم العالي للتنمية الاقتصادية بتدريب العلماء وغيرهم على إمكانية الإختراع والإبتكار وتشغيل التكنولوجيا الحديثة في كل القطاعات مما يجعلهم يساهمون في نشر الصناعة وإتاحة االتوسع في البنية التحتية([20]).

ثامناً :تحسين الموارد لخدمة الإبتكارات العلمية الاقتصادية بالجامعات:

تحتاج الجامعة الكثير من الموارد النقدية والعينية لتغذية المشروعات الفردية والجامعية ([21])وأهمها رأس المال بإعتباره عنصر من عناصر الإنتاج التي تحتاجه الجامعة لرعاية الإبتكارات والمبتكرين تحصل عليها من المؤسسات التعليمية المنتجة حيث اتجهت بعض مؤسسات التعليم العالي للتطبيق العملي لما تقوم به من تدريس للمقررات النظرية بهدف التقليل في الإنفاق بخاصة المؤسسات التي تحتاج إلى معامل ضخمة خارج نطاقها الجغرافي فبدأت في إنشاء مزارع ومصانع داخل حرمها الجامعي للتطبيق المباشر لما تقوم بتدريسه من مقررات نظرية للتاكد من صحة تجاربها أولاً وعندما تحقق نجاحًا في الإنتاج والجودة تبدأ في التسويق لمبتكراتها العلمية والتعاقد مع المؤسسات التجارية الضخمة لإنتاج المستحضرات الجديدة وغالباً ما تهتم المؤسسات التعليمية في إنتاج سلع وخدمات قليلة التكلفة لعدم رغبتها في الحصول على ربح بالإضافة إلى تخصيص دعم لهذه المنتجات أولاً وعندما تسند العمل للشركات الكبيرة المنتجة تبدأ في الحصول على ربح .

تاسعا : خلفية الطالب الاقتصادية:

<u>الأمانة في عرض حالته الاجتماعي :</u>

على الطالب عرض حالته الاجتماعية بكل دقة وأمانة نظرًا للعائد الاقتصادي الذي يستفيد منه وينتجه هذا العرض .

---

[20] د.زينب توفيق السيد عليوة:جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية ،مصر المعاصرة،العدد478،يوليو 2007،ص 232.

[21]) Leland Blank &Anthony Tarquin:basic of engineering economy,McGraw-Hill,2008,p.328.

برنامج تحدي الأمية :

يمكن للطالب أن يحسن من دخله بأن تمكنهم مؤسسة التعليم العالي من مواصلة دراستهم عن طريق الاشتراك في محو أمية عدد من الطلاب وتعليمهم القراءة والكتابة للأطفال والمسنين في مجتمعاتهم .وتوفر مؤسسة التعليم العالي المادة العلمية والأدوات اللازمة ومنح الطلاب مقابل نقدي على أن تخصم تلك التكلفة من المؤسسات الخاصة بتعليم الكبار (الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار) على أن يخصص لكل طالب عدد محدد سنويًا كل صيف نقترحه بألا يجاوز ثلاثة أفراد لكل طالب في العام الدراسي الواحد. لإحكام السيطرة وشغل وقت الفراغ وتحسين الإنتاجية البشرية بإعداد جيل قد تم محو أميته فعلًا .

بحث ودراسة السوق:

هدف الطالب للحصول على الدعم المقدم له في الخدمات الطلابية ولكي يحققه عليه واجبات تجاه مؤسسة التعليم العالي لكي يحصل على الخدمات التي يرجوها .فعليه الترويج لخدمات الوحدات الخاصة وتسويقها لتوفير مصادر للدعم والتمويل الذاتي (22).لذا نأمل تخصيص وظيفة لباحث ميدانى لتقديم خدمات مؤسسات التعليم العالي للأفراد.كما نأمل أيضًا تعين باحث ميداني لترغيب الطلاب للانضمام لمؤسسات التعليم العالي.

وإخطار المؤسسة بالمستجدات لتزويدها بالبيانات التي تعمل بها المؤسسة وبهذا يعد تخفيض في التكاليف لو أن المؤسسة قامت بتكليف بعض المؤسسات المتخصصة من الخارج في جمع البيانات بهدف تكوين علاقات جيدة مع مختلف أطراف البيئة الخارجية تنشيط لثقافة الطالب وتوفير في إهدار الوقت والمال والجهد وفي نفس الوقت تربح مستقبلي والترويج للمؤسسة.

سداد المستحقات المالية وأهمها:

الرسوم :

[22]) الهيئة القومي لضمان جودة التعليم والإعتماد :مرجع سابق ،ص18.

يؤدي جميع الطلاب الرسوم التي تحددها اللائحة التنفيذية مقابل الخدمات الطلابية المختلفة، على أن تخصص حصيلة كل رسم منها للخدمة المؤدى عنها.(مادة 169 من قانون الجامعات)

الغرامات :

عند ارتكاب الطالب أي مخالفات لدي مؤسسة التعليم العالي توقع المؤسسة عقوبة عليه ومن صورها الغرامات المالية التي يلزم بدفعها الطالب نتيجة مخالفته للقواعد المقررة كغرامات التأخير في رد الكتب او إتلاف ممتلكات المؤسسة عن قصد ... وهي من صور التعاون مع المؤسسة بدفع مستحقاتها وليس من المتصور أن يرتكب الطالب مخالفة للقانون وفي نفس الوقت يستفيد من الدعم المخصص له إذ من الواجب أن يستفيد من الدعم الطالب الملتزم وليس الطالب المقصر.

القروض :

تقدم البنوك بعض القروض للطلاب بالإتفاق مع مؤسسات التعليم العالي والبنك تاجر يقدم القرض بموجب ضمانات قيد الطالب في المؤسسة التعليمية لمجابهة مصروفات تعليمه وتسعى مؤسسات التعليم العالي بإنشاء بنك الطالب الذي يمنحه قرض أو منحة عن طريق النظم البنكية تسدد بعد التخرج والعمل بالتضامن مع ولي الأمر ويستحق البنك فائدة قليلة جدًا .

التبرعات والهبات:

تلجأ بعض مؤسسات التعليم العالي إلى هذه الوسائل عن طريق الطلاب أو ذويهم أو الغير من أجل تدعيم المؤسسة أو برنامج بحثي محدد .وترتبط عادة بشروط لابد من المستفيد أن يحققها .

الوقف:

الوقف بأنوعه يخدم العملية التعليمية وهو في حد ذاته نشاط اقتصادي . نأمل أن يعتمد عليه في سد عجز الموازنة العامة للدولة ويخصص منه جزء لقطاع التعليم .

المحافظة على الموارد:

يتعاون الطلاب مع مؤسسات التعليم العالي في المحافظة على الموارد المالية والمادية وعدم إهدارها ،بهذا السلوك تجعل الطالب مميزاً في أداء عمله في المستقبل القريب .

المبحث الثالث – نموذج تطبيقي لبناء اقتصاد المعرفة بمصر و الجزائر

أولا :اقتصاد المعرفة في معاهد العبور بمصر :

أنشأت معاهد العبور لتجمع بين معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ،والمعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بالعبور منذ 1999وسعت لإنضمامها الي عضوية المؤسسات المحلية والدولية من أجل تحقيق رسالتها العلمية والبيئية تجاه المجتمع .

لكل إنسان يهتم بتحسين وضعه الاقتصادي ،وهذا يتجاوز حصوله على الراتب أو الأجر المعقول الذي يكفل له أدنى مستويات المعيشة لكن في الوقت الحاضر يتطلب من الخريج متطلبات حياتية أخرى كالزواج وتكوين أسرة ومواجهة لحالات المرض والشدائد وسداد المستحقات الإدارية للدولة كالرسوم والضرائب .

هناك عوامل كثيرة تؤثر على الوظيفة التي يرغب الخريج في الالتحاق بها لذلك تهتم مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة ومعاهد العبور بصفة خاصة بتقديم خريجيها للمجتمع في كافة المجالات محور تخصصه الدراسي بالإسهام الجيد والمتميز بالمعلومات الاقتصادية الجديدة من خلال البحث والتدريب وحصر المشكلات العامة الكبرى التي تضر للمجتمع وتقديم أنسب المقترحات والحلول.

معاهد العبور تقوم بتوفير فرص عديدة لتنمية العقل والمهارات وتوفير بيئة جامعية تساعد الطلاب منذ التحاقهم بها بطريقة بناءة في نموهم العام والأسري والمجتمعي ،والإستفادة بتدريب الخريجين الجدد هو من المؤشرات على الإهتمام بالاستفادة من وقت الفراغ كميزة تنافسية بين المعاهد والكليات المناظرة .العائد الاقتصادي من إعداد خريجى معاهد العبور يحدد مدى الإستفادة من دخل الفرد وسنوات تعليمه بطريقة إيجابية .

المقررات الدراسية تعكس تميز خريجي معاهد العبور للإستحواز على أكبر فرص عمل ممكنة في سوق العمل وهذا ضمن الأهداف الرئيسة لمعاهد العبور بدءً من إلتحاق الطالب حتى الإعداد المستمر لما بعد التخرج ؛فالبرامج الأكاديمية صممت لإعداد الطلاب والخريجين لوظائف مميزة في مجتمعاتهم .

تهتم معاهد العبور بتنمية فهم الطلاب وإعدادهم اقتصاديا لتكوين لديهم الحس الاقتصادي في ضوء المستجدات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ليكونو قادرين على إحداث التغيرات المرغوب فيها من المهنة ،والأسرة لخدمة المجتمع .فاستيعاب المفاهيم الاقتصادية والمالية والمحاسبية يساعد الخريج على إتخاذ القرار الجيد وإدراك آثارها على الأداء .بالإضافة إلى أن المهارات المهنية تتطلب من الخريج بجمع وتحليل البيانات والإحصائيات وتفسير وتحليل مدلولها من المؤشر الاقتصادي والاجتماعي .

وقد تقدمت معاهد العبور الي الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد وكان لها السبق في تبني معايير البرامج الأكاديمية لنظم المعلومات من قبل الهيئة ساعية في تحقيق المخرجات التعليمة المستهدفة للتوافق مع رؤية المعهاهد ورسالتها ومن أنشطة معاهد العبور أنها قامت بمشاركة طلابها في العديد من المؤتمرات العلمية والأنشطة الفمية التى تنم عن مجال اقتصادي سواء في المؤتمرات المحلية أو الدولية ،وإعداد الطلاب لزيارات ميدانية في المحيط الجغرافي للمؤسسة .وتدريب الكثير من الكوادار الفنية والإدارية في مؤتمرات اقتصادية دولية فضلا عن التدريب المستمر لكافة الكوادر والطلاب وتكليف الطلاب بعمل مشروعات تخرج تناسب متطلبات المجتمع المحلى ضمن متطلبات التخرج ([23]).

[23] – موقع معاهد العبور : www.oi.edu.eg

ثانيا: اقتصاد المعرفة بجامعة مستغانم الجزائرية :

أ) التعريف بالجامعة :

أنشأت جامعة مستغانم وفقا للمرسوم 83-544 المؤرخ في 1983/09/24 المعدل والمتمم للنظام الإداري للجامعة، والمرسوم 98-220 المؤرخ في 1998/07/07 المنشئ للجامعة، وتتكون من واحد وأربعون (41) مخبر علمي ومجموعة من المعاهد والكليات التالية :

- كلية الطب.(FMED)
- كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي (FSEI).
- كلية علوم الطبيعة والحياة (FSNU).
- كلية العلوم التكنولوجية (FST).
- كلية الآداب والفنون (FLA).
- كلية الحقوق والعلوم السياسية (FDSP).
- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير (FSECSG).
- كلية العلوم الاجتماعية(FSS).
- معهد التربية البدنية والرياضية(IEDS).

وبسنة 2012 تم إنشاء الهياكل الادارية التالية : الامانة العامة، المكتبة المركزية، وأربعة ديريات بالنيابة مكلفة بالمهام التالية :

1- نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات والتكوين العالي في التدرج.

2- نيابة رئاسة الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج

3- نيابة رئاسة الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية

4- نيابة رئاسة الجامعة للتنمية و الاستشراف والتوجيه

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لجامعة مستغانم

شكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لجامعة مستغانم

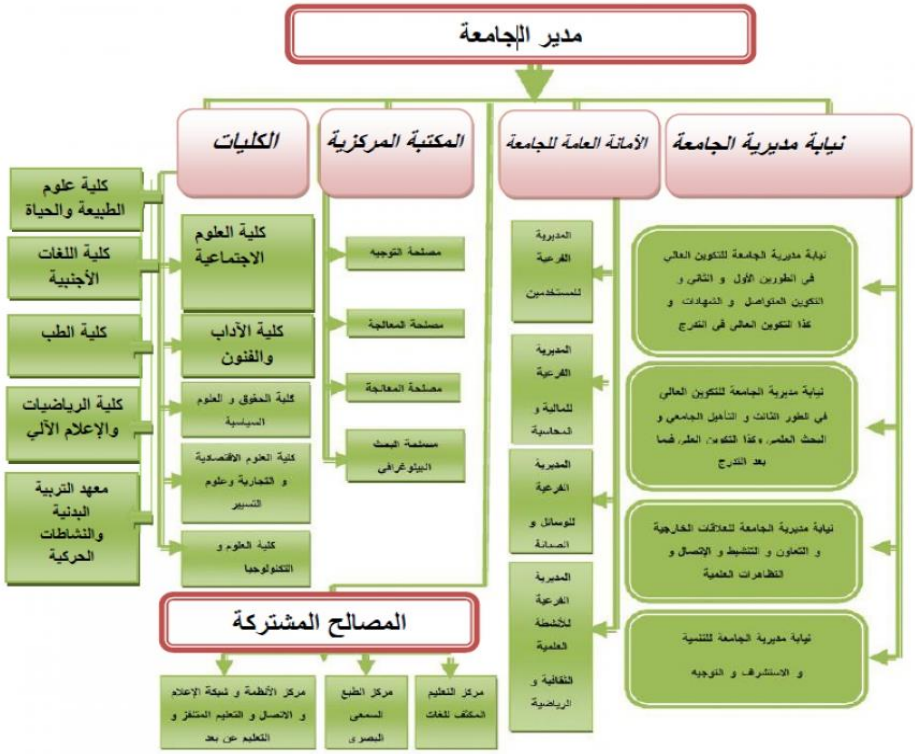

المصدر: موقع جامعة مستغانم https://ar.univ-mosta.dz/

ب) خريجي ونشاطات جامعة مستغانم :

❖ بالنسبة لخريجي الطلبة على مستوى جامعة مستغانم للموسم الدراسي 2017/2016 فإنه تم تسجيل المعطيات التالية :

- عدد الطلبة الكلي هو : 27261 طالب
- عدد المسجلين الجدد (بكالوريا جديدة) : 4985 طالب

- اجمالي متخرجي الليسانس والماستر : 8120 طالب متخرج من بينهم 4466 خرجي الماستر، و 3654 خرجي الليسانس، ويعود ارتفاع نسبة عدد طلبة خرجي الماستر بنسبة 55% مقابل 45% لخريجي الليسانس إلى ان جامعة مستغانم تسمح بالتسجيل بالماستر لطلبة خارج الولاية خاصة بالولايات الغربية للوطن

- اجمالي متخرجي الدكتوراه 56 دكتور من النظام الكلاسيكي، و 46 دكتور من النظام الألمدي (Licence-Master-Doctorat) (LMD)، حيث اعتمد هذا النظام الاخير ابتداءا من سنة 2004 بموجب المنشور الوزاري رقم 09 المؤرخ في 2004/06/23

❖ أما فيما يخص النشاطات الفكرية والعلمية فإنه تم تنظيم عدّة تظاهرات علمية من ملتقيات دولية ووطنية مع أيام دراسية وانشطة ثقافية على مستوى الجامعة يمكن حصرها كالآتي :

✓ نظم كرسي عبد الرحمن عزي بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ومخبر دراسات الاتصال والإعلام يوم 2017/04/01 جائزة سنوية في التنظير الإعلامي، تخص الجائزة الدراسات والكتب التي تتناول الجوانب النظرية أو التطبيقية في نظرية الحتمية القيمية واستخداماتها في الدراسات الإعلامية المعاصرة المحلية والدولية باللغة العربية أو اللغات الأخرى، وتهدف الجائزة إلى تشجيع البحث الإعلامي القيمي على المستوى الأكاديمي المعرفي من جهة والممارسة الإعلامية المهنية من جهة أخرى.

<u>تشمل مجالات الجائزة :</u>

- أسس نظرية الحتمية القيمية ومفاهيمها
- دراسات المقارنة بين نظرية الحتمية القيمية والنظريات الإعلامية الأخرى
- دراسات المقارنة بين نظرية الحتمية القيمية والنظريات المعيارية الغربية: المسؤولية الاجتماعية والتآلف الاجتماعي.
- استخدامات نظرية الحتمية القيمية في تحليل مضامين وسائل الإعلام

- استخدامات النظرية في دراسة جمهور وسائل الإعلام
- استخدامات النظرية في دراسات تأثير وسائل الإعلام على المجتمع
- استخدامات النظرية في حقلي العلاقات العامة والإعلان
- منهجية الحتمية القيمية في الإعلام
- ترجمات النظرية إلى اللغات الأخرى

✓ احتضنت جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، المؤتمر الدولي الرابع حول الإعلام الجديد والمنظومة القيمية على مدار يومي 7 و8 ديسمبر 2016، وقدم لهذا المؤتمر 80 ورقة بحثية ثم استعراضها على مدار 8 جلسات علمية و 3 ورشات تكوينية، وتناول المؤتمر الدولي المحاور التالية:

- الإعلام الجديد: المفهوم والتطور والخصائص.
- الإعلام الجديد في ظل مفهوم الواجب الأخلاقي.
- الإعلام الجديد بين التلقي والاستخدام القيمي.
- محتويات الإعلام الجديد بين القيمي وغير القيمي.
- الآثار الثقافي القيمية والسلوكية للإعلام الجديد على المستخدمين.
- رؤى حول آفاق العلاقة بين الإعلام الجديد والمنظومة القيمية.
- الإعلام الجديد والزمن الاجتماعي.
- الإعلام الجديد والخيال الإعلامي –الرأي العام-

✓ كما قامت الجامعة باحتضان المؤتمر العلمي الدولي بعنوان : كيف نقرأ مسرح ولد عبد الرحمن عبد القادر كاكي؟ وهذا على مدار يومي 17 و18 أكتوبر 2017، يتمحور هدفه في تسليط الضوء على مسيرة انجازات واعمال الفنان عبد الرحمن كاكي خاصة والمسرح بمدينة مستغانم عامة، وقد شمل المؤتمر على المحاور التالية:

- كاكي والتراث
- المؤثرات الأجنبية في مسرح كاكي.
- الإخراج في مسرح كاكي.

✓ احتضنت كلية العلوم الاجتماعية بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم يومي 7 و 8 ديسمبر 2016 أشغال الملتقى الدولي الرابع حول " الإعلام الجديد والمنظومة القيمية : التحديات والرهانات المستقبلية" بمشاركة نخبة من الخبراء و الباحثين و الأكاديميين المختصين في التنظير القيمي من الجزائر و دول أخرى، وقد سلط فيه الضوء على عدد المحاور المرتبطة بالإعلام الجديد من زاوية قيمية أبرزها "الإعلام الجديد في ظل مفهوم الواجب الأخلاقي" و "الإعلام الجديد بين التلقي والاستخدام القيمي" و "محتويات الإعلام الجديد بين القيمي وغير القيمي" بالإضافة إلى الآثار الثقافية، القيمية والسلوكية، للإعلام الجديد على المستخدمين

✓ كما نظمت كلية الأدب العربي والفنون بالاشتراك مع مخبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر الملتقى الدولي الخامس حول: " صورة الثّورة الجزائرية في الإبداع الأدبي والفنّي " (شعر- رواية- مسرح- سينما)، وذلك يومي الثلاثاء والأربعاء 22-23 نوفمبر 2016، وقد سُعِيَ من خلال هذا الملتقى إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- رصد صورة الثورة الجزائرية في الأدب العالمي(شعر، قصة، رواية
- الحفر في الذاكرة الأدبية التي خلّدت مآثر الثورة الجزائرية.
- الثورة التحريرية الكبرى بين التاريخي والفني.
- لكشف عن صورة الثورة الجزائرية بين الواقعية والسرابية في النصوص الأدبية.
- بيان المساهمة الفعالة للفنّ السينمائي في تدويل الثورة الجزائرية دوليا، وتحقيق الاستقلال
- كشف جرائم الاستعمار الفرنسي من خلال الافلام التوثيقية

المراجع :

أولا باللغة العربية :

- أحمد عبد الو نيس، مدحت أيوب ، اقتصاد المعرفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2006 .ص17
- خراز الأخضر : دور الإبداع في إكتساب المؤسسة ميزة تنافسية ،رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية 'جامعة أبي بكر بلقايد ،الجزائر ،2011.
- د.جابر عبد الجواد الجزار :قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في مصر في ظل اقتصاديات السوق،مصر المعاصرة ،عدد489، 2008.
- د.زين الدين بروش&د.يوسف بركان:مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق،المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم،2012،.
- د.زينب توفيق السيد عليوة:جودة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية ،مصر المعاصرة،العدد478،يوليو 2007.
- د.فرج عزت،د.إيهاب عز الدين نديم:الموارد الاقتصادية ،بدون ناشر ،بدون سنة نشر.
- د.محمد مروان :التحليل الاقتصادي الكلي ،بدون ناشر ،2009.
- د.مصطفي عبد الفتاح الطمبداوي :نحو خريطة عالمية للبحوث العلمية ،مصر المعاصرة ،عدد 478 ،إبريل 2005.
- د.يوسف ذياب: دليل المسئولية المجتمعية للجامعات،جامعة القدس ،2010.
- ربحي مصطفى عليان، غدارة المعرفة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008، ص358-389
- عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 25
- فليح حسين خلف، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص22
- مرال توتليان، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 2006، ص 21-22
- موسى رحماني ،نحو توظيف أنساني لمنتوج المعرفة، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة خلال 12و13 نوفمبر ، الجزائر، جامعة بسكرة ،2005

- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات-، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الثانية، 2008، ص187

- هاشم الشمري و ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 15

- يوسف حمد الإبراهيم، التعليم و تنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 102-103

- د.بن خديجة منصف ،أسلاطنية نجيبة :حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاح تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ،الملتقي الدولي الثالث للسياحة حول اقتصاديات السياحة المحلية الأبعاد والآفاق،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ببسكرة ،2013،.

- د.عبد الحميد صديق عبد البر وآخرون:التنمية الاقتصادية –التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية دراسة تحليلي لبعض تجارب التنمية الدولية ،بدون ناشر،بدون سنة نشر.

ثانيًا باللغة الإنجليزية :

1. Gitman&Joehnk: fundamentals of investing, Addison Wesley,2005.
2. John Leach:Acourse in public economics,Cambridge,2004,.
3. Karl E.Case &Ray C.Fair :principles of economics,person education Asia,2002.
4. Leland Blank &Anthony Tarquin:basic of engineering economy,McGraw-Hill,2008.
5. Michael Mandel:economics the basics ,McGraw-Hill,2009,p.326.
6. Michael Mandel:economics the basics,op.cit..
7. Michael P. Todaro &Stephen C.Smith: economic development,Addison Wesly,2006.
8. Paul A. Samuelsn&William D.Nordhaus:economics ,1995.

ثالثًا :المراجع الإلكترونية :

- موقع معاهد العبور : www.oi.edu.eg
- موقع جامعة مستغانم https://ar.univ-mosta.dz/